الفصل الثانى

الاطـــار النظرى للبحـــث

obeikandl.com

مقدمة :

يجسد هذا البحث نظرية المدخل المتكامل فى الدراسة كما نوجد ونجمع بين الأصول المختلفة للتربية من أصول فلسفية ، وأصول اقتصادية وأصول تاريخية وغيرها من الأصول فى أصل واحد شامل هو الأصول الثقافية للتربية. ذلك أن مفهوم الثقافة يشمل جميع جوانب الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية .. وبذلك يجمع هذا المفهوم بين دراسات مختلفة ولكنها فى الواقع يجب أن تتكامل لترسم صورة متوازنة متعددة الزوايا لموضوع واحد. وبالتالى فإن مفهوم الأصول الثقافية للتربية يقضى على العزلة المصطنعة بين الأصول الفرعية ويجمع بينهما بحيث يتضح التأثير المتبادل بين الجوانب الإقتصادية والسياسية والفكرية وتأثيرها جميعا على التربية.

وفى هذا الفصل توضيح لكل ذلك وخاصة للتأثير المتبادل بين جوانب الحياة فى ليبيا من سياسية واقتصادية وفكرية وتربوية وتعليمية وما تحقق من كل ذلك من فهم عميق لمسيرة التعليم فى ليبيا ومن قدرة على توجيه هذه المسيرة لتحقيق الأهداف المنشودة ، كما أنه يبرز صور الإستجابة لهذا التوجه المتكامل فى النظر إلى التربية أو كما يسمى أحيانا Inter disciplinany Approach أو العلاقة المتبادلة أو الدياليكتيكية بين جوانب المجتمع.

تقويم النظرية :

مثل المجتمع الإنسانى كمثل الإنسان الذى يتألف منه هذا المجتمع. فكما أن الإنسان عبارة عن أجهزة متآلفة وأعضاء متكاملة فكذلك المجتمع الإنسانى عبارة عن أنشطة متآزرة وأجهزة متعاونة ومؤسسات متكاملة. وقياسا على قول الرسول صلى الله عليه وسلم « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » يمكن القول بأن مؤسسات المجتمع من ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية تتكامل فيما بينها وتتناسق لتكوّن الشكل الذى يكون عليه المجتمع والهيئة التى ينتهى إليها. وأغلب الظن أن المجتمعات الإنسانية فى أوائل نشأتها لم تكن مقسمة هذا التقسيم إلى هيئة سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة تعليمية ورابعة ثقافية وخامسة اجتماعية .. بل كانت جميع هذه الوظائف يقوم بها المجتمع ككل. لقد جاء هذا التقسيم والتخصص نتيجة التطور وتقسيم العمل وكثرة الأعباء وضخامة المسئوليات ، ونتيجة لظهور التخصصات فى الوظائف أصبح من الضرورى أن تتحمل جماعة من المجتمع عبء المسئوليات السياسية وأخرى عبء المسئوليات التعليمية وهكذا .

ومع هذا التقسيم وتوزيع التخصصات بقيت الحقيقة الكبرى والهامة وهى التكامل بين هذه الهيئات والجماعات وما تمارسه من أنشطة وما تنهض به من مسئوليات ، بحيث تتأثر كل هيئة أو مؤسسة بما عليه حال الهيئة أو المؤسسة الأخرى من قوة أو ضعف ومن صعود أو هبوط ، ومن تقدم أو تخلف ، لأن الجميع يصب فى مجرى واحد هو المجتمع الذى ينطوى تحته وينشط تحت لوائه.

والدليل على تلك الحقيقة أن المجتمع فى نشأته الأولى كان وحدة واحدة وأنه لم ينقسم إلى هيئات متخصصة ذات مسئوليات وأنشطة مختلفة بل كان يتميز بالتكامل. والدليل على ذلك أن المجتمعات البدائية حتى فى وقتنا الحاضر ما تزال على هذا النحو من الوحدة ، بحيث يقوم المجتمع ممثلا فى جماعة واحدة تتحمل مسئوليات العلاقات الداخلية والخارجية والتعليم والصحة والزراعة والتجارة. وينبغى ألا نخشى على كيان المجتمع ووحدته من التمزق والتشتت وفقدان الهوية الخاصة به بسبب هذا الإنقسام الداخلى إلى هيئات وجماعات ذات أنشطة خاصة ومهام متنوعة ، لأن الجميع يصب

فى مجرى واحد ، ولأن الجميع ينشط تحت لواء واحد هو المجتمع الذى يعيش على أرضه وتحت سمائه وفى ظل ظروف طبيعية واحدة وداخل حدود إقليمية واحدة وتحت مؤثرات طبيعية وغير طبيعية واحدة .

ومن هنا جاء التكامل والتنسيق ضرورة حتمية تفرضها الأوضاع المادية وغير المادية على الجميع. ومن هنا لا يفكر المسئولون فى قطاع الصحة عن المستوى الصحى الواجب بلوغه بالسكان من حيث هو وفى حد ذاته ، بل يفكرون فيه فى ضوء اعتبارات تاريخية واقتصادية وفى ظل ظروف مجتمعهم التعليمية والثقافية والإجتماعية. وكذلك المسئولون عن القطاع التعليمى لا يفكرون فى مسئولياتهم فى فراغ ، وإنما يفكرون فى رفع مستوى التعليم لدى مواطنين لهم تاريخ تعليمى وثقافى معين وفى ضوء ظروف حضارية معينة أو فى ظل ظروف اقتصادية معينة وتحت تأثير تحقيق وضع مستقبلى معين. وهكذا بالنسبة لكل الهيئات التى تنشط تحت مظلة المجتمع.

والمهم فى هذه الأنشطة التى تنهض بها هذه الهيئات والقطاعات داخل المجتمع الواحد أنها لا تتعارض مع أنشطة الهيئات الأخرى فى المجتمع ، وإنما يساعد كل نشاط الأنشطة الأخرى ويعينه على تحقيق أهدافه الخاصة. وهذه الأهداف الخاصة التى تعمل الهيئات على تحقيقها فى المجتمع الواحد تتكامل فى نهاية المطاف وتحقق الهدف الأسمى للمجتمع ككل وتعمل على ترقيته وتطويره.

وضرورة مراعاة أوضاع القطاعات المختلفة داخل المجتمع تفسر لنا فشل المشروعات الإصلاحية الوافدة من خارج المجتمع والتى لا تراعى فيها ظروفه وأوضاعه الخاصة. وهناك أمثلة كثيرة لمشروعات تقوم بها الهيئات الدولية فى أقطار لم تعرف بالضبط أوضاعها الثقافية والإجتماعية فأصيبت بالفشل ولم تحقق أهدافها لهذا الشعب. بل إن أكبر عقبات حركة العولمة الحاضرة هى هذه الخصوصيات الثقافية والإجتماعية التى يتميز بها كل بلد عن الآخر والتى لابد من أخذها فى الإعتبار عند محاولة إدخال نظام جديد فى هذا البلد أو ذاك. وهذا ما كان يحدث فى الغزوات العسكرية التى كانت تقوم بها دول قوية لدول صغيرة ، والتى كانت تحمل معها مشروعات إصلاح تعليمى أو ثقافى أو اجتماعى. فبالإضافة إلى أن هذه المشروعات

كان يقصد بها صالح الدولة الغازية وتسهيل مصالحها ، إلا أنها لم تكن تأخذ فى الإعتبار الأوضاع الأخرى فى المجتمع مثل تاريخه وماضيه وحالته الثقافية والإجتماعية وما إلى ذلك من أوضاع لابد وأن يتم التنسيق والتكامل معها.

ولهذا اختلف أسلوب الهيئات العالمية فى الوقت الحاضر عن أسلوب حملات الغزو العسكرى فيما مضى من الزمن فيما يخص التعامل مع الشعوب النامية والتى يراد النهوض بها وترقية أحوالها فى جانب أو آخر من جوانب الحياة. فأسلوب الهيئات العالمية اليوم تأخذ بالحقيقة التى نحن بصددها الآن وهى أن جوانب المجتمع الواحد تؤثر وتتأثر بعضها بالبعض ولابد من أخذ ذلك فى الإعتبار عند إدخال إصلاح على جانب معين منها.

وعلى ذلك تقوم هذه الهيئات الدولية بدراسة ظروف المجتمع المعين بصفة عامة. وظروفه التى تمس مشروع الإصلاح بصفة خاصة. بل إنها تقيم لها فروعاً فى المنطقة موضوع الدراسة والإصلاح ، كما تستعين بخبراء محليين ومتخصصين من أهل البلد ونكلفهم بالدراسات والتحليلات والإستنتاجات والتوصيات الخاصة بالمشروع الإصلاحى المتوقع إدخاله. ولهذا يكتب لمثل هذه المشروعات النجاح والإستمرار ، بينما يكتب لمشروعات الإصلاح التى تأتى به الجملات العسكرية الفشل والزوال بزوال الحملة العسكرية نفسها. وأفضل مثال على ذلك هو أن الإصلاح التعليمى الذى قامت به أو حاولت إيطاليا الغازية أن تقوم به قوبل بالرفض من قبل الليبيين ، وذلك نظراً للإختلاف الواضح بين ما تريد إيطاليا أن تطبقه فى ليبيا وبين ظروف ومظاهر الحياة الإجتماعية فى ليبيا. وقد أحجم الليبيون عن إرسال أولادهم إلى المدارس لأنهم كانوا يعتقدون بأن تلك المدارس كانت تهدد نظام القيم الأساسية السائدة فى حياتهم سواء فى الدين أو العادات. ولهذا طبق الانجليز مناهج التعليم المصرية والفلسطينية والسودانية فى ليبيا أثناء احتلالهم لطرابلس وبرقة لإدراكهم أنها أكثر مناسبة لثقافة المجتمع الليبىّ وتقاليده.

ويعنى ضرورة التكامل والتنسيق بين أنشطة المجتمع الواحد أن كل نشاط فيه يؤثر - كما أشرنا - فى الأنشطة الأخرى ويتأثر بها. وإذا أخذنا مثلاً على ذلك فيما يخص موضوع هذه الدراسة فإننا نذكر أن محتوى مناهج التعليم لابد وأن يضم فيما يضم

تاريخ الوطن ومراحل تطوره وأسباب انتصاراته وهزائمه فيما مضى لأن ذلك لا يزال موجوداً وقائما فى ذاكرة الأمة ويشكل مكونا هاما لا يمكن إغفاله. ولابد للمنهج من أن يعرف المتعلمين بأوضاع الوطن الإقتصادية ، ولابد أن يدرب المواطنين على الحرف والمهن القائمة فيه إذا أراد أن يعدهم للحياة التى تنتظرهم بعد التخرج. ولابد وأن يعرفهم بالعادات والتقاليد القائمة بالمجتمع. ولابد وأن يتحدث عن الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية الموجودة به. وحتى طرق التدريس عليها أن تساير تراث الأمة ومأثوراتها لتكون نقطة انطلاق لإصلاحات مرجوة ومأمولة.

وليس الأمر قاصراً على محتوى المناهج التعليمية وطرق تدريسها وتأثرها بأوضاع المجتمع التاريخية والجغرافية والإجتماعية والثقافية ، بل إن أهداف التعليم ذاتها تتأثر بذلك. ومن هنا اختلفت وتختلف أهداف التعليم من بلد لآخر تبعا لاختلاف ثقافته وتاريخه ومرحلة التطور التى بلغها. فليس من المتوقع مثلاً أن تخلو أهداف التعليم فى بلد متدين بالإسلام مثل ليبيا من هدف ينص على ضرورة دعم التعليم فى كل مراحله للعقيدة الإسلامية بما يناسب المرحلة التعليمية المعنية. ولم يكن متوقعا من التعليم الوطنى بليبيا فى مراحل احتلالها من قبل الأتراك أو الإيطاليين أو غيرهم أن يخلو من النص فى أهدافه على مقاومة الإستعمار ، وتعزيز الروح الوطنية وتقويتها لدى المتعلمين. وهكذا نلاحظ تأثر النشاط التعليمى فى المجتمع المعين بظروف هذا المجتمع السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، الأمر الذى يحتم فى النهاية وقوف المهتمين بالتعليم على هذه الظروف.

وليس معنى أخذ الجوانب والأنشطة الأخرى فى المجتمع فى الإعتبار أن نبقى على هذه الجوانب كما هى أو نثبتها على ما هى عليه حتى لو كانت متخلفة ، وإنما معناها أن نأخذها فى الإعتبار ، وأن نبدأ منها إذا أردنا تطويرها وأن تكون نقطة انطلاق نحو التطوير. وفى هذا الصدد يؤكد الدكتور «حامد عمار» (إن العلوم الاجتماعية لم تتوان فى هذا السياق من اصطناع مفهوم الحركة والنمو والتطور فى تحليلها وتشخيصها للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوچية.

وقد أدى هذا المنطلق العلمى الجديد إلى سيادة المفاهيم الدينامية والجدلية

والتفاعلية ، وحركة المد والجزر ، والتغذية الراجعة والتطور: وغيرها من العمليات)[1] .

إن ذلك أجدى بكثير من أن يتم التطوير بإدخال أساليب جديدة بالمرة على المجتمع ، وغريبة عن ثقافته. فليس من التوفيق فى مجال الأدوية –مثلا– أن نلغى طب الأعشاب ونقضى عليه كلية ً ونحل محله الأدوية الكيميائية فى مجتمع مسلم يعرف الطب النبوى من ناحية ، وعاش فترة من فترات تطوره يتعامل مع التداوى بالأعشاب ويجد فى ذلك بعض الفائدة من ناحية أخرى وإنما الأوفق أن نأخذ التداوى بالأعشاب فى مثل هذا المجتمع فى الحسبان ونعترف بفائدة بعضه وتطور بعضه الآخر ، وأن نعترف بأن بعض الأدوية مأخوذة من الأعشاب ، وأن نعلن أن بعض أدوية الأعشاب لابد وأن يتدخل فيها علم الأدوية الحديث وهكذا. ومن الأوفق كذلك لضبط النسل وتنظيمه فى المجتمع الليبى مثلا ألا نلزم الليبيين والليبيات بإجراءات ضبط النسل على أساس أنهم لا يتبنون هذا الإتجاه من جهة وعلى أساس أن بلادهم لم تضق بعد بأجيال جديدة من النسل من جهة أخرى. ومن غير الأوفق فى التنمية الصناعية فى ليبيا أيضاً أن ننشئ صناعة لا توجد فى البلاد المادة الخام اللازمة لها. وإنما الأوفق أن تنشأ صناعات تتوفر فى البلاد مواردها الأولية أو على الأقل تتخذ الإجراءات أولا لتوفير هذه المواد.

ولعله قد أصبح واضحاً الآن أن التعليم لا يتأثر فقط بالظروف والأحوال الثقافية والإجتماعية والإقتصادية للبلاد وإنما يؤثر فيها كذلك. وهذا هو المفهوم الصحيح لمعنى التكامل والتناسق أى أن يتأثر كل جانب فى المجتمع بالجوانب الأخرى فيه ويؤثر فيها.

فالتعليم فى ليبيا – مثلا – مع اعترافه بالهدف الدينى وضرورة تبنيه إلا أنه لم يقر المؤسسة الدينية فى ليبيا على كثير من الممارسات التى يعتقد أنها تتعارض أو لا تتمشى مع النازع الدينى. فلم يقر هذه المؤسسات على استبعاد الدراسات العلمية ، وإنما أدخلها فى مناهجه وإن كان من منظور دينى أيضاً. ولم يوافق على قصر التعليم على الذكور من المواطنين بالشكل الذى حرم به المواطنات تقريبا من التعليم ، وإنما فتح المجال أمامهن ومنحهن من الفرص التعليمية ما يكاد يتساوى مع فرص تعليم الذكور ، وإن

---

(١) حامد عمار ، من السلم التعليمى إلى الشجرة التعليمية ، صحيفة الأهرام ، العدد ٤٠٦٩٦ ، ٩ مايو ١٩٩٨م ، القاهرة.

كان أيضاً فى حدود الممارسات الدينية فى هذا الشأن. والتعليم الحديث فى ليبيا لم يقتصر على كتب التراث وترديد أقوال القدماء دون فحص أو تمحيص ، وإنما أخذ الصحيح والجيد من الآراء التى تتضمنها هذه الكتب وعرضها بأسلوب مناسب للعصر وللأجيال المتعلمة الجديدة ، هذا بالإضافة إلى إبقائه فى المراحل المتقدمة من التعليم على بعض الكتب القديمة لأصالتها وقيمتها التعليمية. وهكذا يتضح لنا أن مراعاة التعليم للجوانب الإقتصادية والتاريخية والثقافية فى المجتمع لا يعنى التأثر بها فقط ، وإنما يعنى كذلك التأثير فيها كلما دعت حاجة التطوير ، مع عدم معارضته الجيد منها والأصيل.

وهذا الإتجاه المتمثل فى ضرورة مراعاة الجوانب الثقافية والسياسية والتاريخية فى التعليم ليس اتجاها جديداً فى حقيقة الأمر ، وإنما هو اتجاه قديم نسبيا فى كل من البلاد الغربية والعربية.

العوامل الثقافية أصول للتربية :

وتأكيداً للصلة الوثيقة بين العوامل الثقافية – بمعناها الشامل – وبين التربية يعتبر كثير من المعنيين بالتربية أن هذه العوامل أصول للتربية. أى جذور وأسس للتربية. وهناك الكثير من الكتب والمؤلفات التربوية التى حملت هذا العنوان مثل : الأصول الإجتماعية للتربية ، الأصول الثقافية للتربية ، الأصول التاريخية للتربية. ويعنى مصطلح الأصول «إن هذه العوامل تعتبر جذوراً للتربية. ومن شأن معرفة جذور التربية أن تعرفنا بنوعية هذه التربية بالإضافة إلى التأثير فيها وتوجيهها». ومن أمثلة ذلك فى التربية الليبية أو التعليم فى ليبيا هو معرفة أن الدين الإسلامى عنصر هام وأصيل ومستمر فى الثقافة الليبية رغم اختلاف نوعية الحكم فى البلاد. لقد دلتنا هذه المعرفة على أن الدين يشكل عنصراً هاماً فى برامج التعليم فى ليبيا. بل إن المطلع على هذه الثقافة يستطيع أن يستنتج أن الدين الإسلامى لابد وأن يكون ويظل عنصراً هاما فى مناهج التعليم الليبى.

وبالإضافة إلى قدرة العوامل الثقافية للتربية على أن تعرفنا بطبيعة هذه التربية واستنتاج خصائصها الهامة ، فإن الوقوف على هذه العوامل يمكننا من التنبؤ بمستقبل

هذه التربية إلى حد كبير ، والفرق بين الإستنتاج والتنبؤ أن الإستنتاج غالبا ما يقتصر على معرفة الخصائص الحالية وفى الوقت الحاضر بينما التنبؤ يختص بما ستكون عليه الظاهرة فى المستقبل والمستقبل البعيد كذلك ، ومعروف أن التنبؤ بالمستقبل لا يتم من فراغ ، ولا يقوم إلا على أسس من الماضى والحاضر مع قليل أو كثير من الحدس وبعد النظر والتعمق فى قراءة الأحداث المشابهة حتى فى سياقات ثقافية واجتماعية أخرى. ومثال هذا التنبؤ بمستقبل التعليم فى ليبيا نتيجة القراءة الفاحصة والواعية للعوامل الثقافية والإجتماعية التى تؤثر فيه أنه يمكن التنبؤ بأن هذا التعليم سوف يأخذ هذه الإتجاهات فى المستقبل.

١- إن الإصطلاحات والتغيرات التعليمية ستكون فى صالح المستعمر ، طالما أن ليبيا مستعمرة وتشمل هذه التغيرات إدخال لغة المستعمر وثقافته.

٢- أنه لن يتم القضاء على اللغة العربية تماماً ولا مناهضة الدين الإسلامى وإن كان ستتم محاولات إضعافهما.

٣- إن التعليم – وخاصة الوطنى – لابد وأن يستمر فى تنمية الوعى القومى وحرية الوطن واستقلاله رغم شدة قبضة المستعمر على مقدرات البلاد.

مظاهر الإهتمام بالعوامل الثقافية للتربية :

ونتيجة لهذه الأهمية الشديدة للعوامل الثقافية وأثرها فى التعليم وفائدتها بالنسبة له، عنى الباحثون التربويون بهذه العوامل ومن أبرز مظاهر هذا الإهتمام أن ألفت كتب بعنوان : الأصول الإجتماعية للتربية ، أو بعناوين مشابهة. ومن أمثلة ذلك كتاب «فريمان بتص» بعنوان : «التاريخ الثقافى للتربية الغربية» والذى يقول فى مقدمته ما ترجمته :

«هذا الكتاب مبنى على فرضية مؤداها أن التربية تتأثر بكل من المؤسسات والمعتقدات الخاصة بالثقافة ، وأنها – التربية – تؤثر بدورها فى الثقافة. ويستخدم مصطلح (الثقافة) ليشير إلى النسيج الكلى للمؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والدينية ، كما يشير إلى المعتقدات والمثل والأفكار التى ترشد الناس وتوجههم فى

مساعيهم الخاصة والعامة. ولهذا فإن المؤلف قد استخدم أهم ما توصلت إليه الدراسات التاريخية والإجتماعية والفلسفية من نتائج وتفسيرات»[1] .

« الفكرة التى يناقشها المؤلف هى أنه لكى نقوم بتقييم برامجنا التعليمية الحالية لابد لنا من فهم وتقييم تقاليدنا التربوية والثقافية التى جعلتنا على الصورة التى نحن عليها الآن. وعندما نفعل ذلك فإننا نصبح فى وضع أفضل يمكننا من استخدام مفهوم أكثر حيوية للتربية الديمقراطية وليكون هذا المفهوم مرشداً لنا فى رسم مستقبل التربية الأمريكية فى عالم فى أشد الحاجة إلى عمل تعاونى» .

ويمضى المؤلف إلى ماهو أبعد من ذلك. حيث يجعل المدخل الثقافى أساساً جيداً لدراسة كثير من العلوم التربوية بما فى ذلك فلسفة التربية. ويقول فى هذا الصدد ما ترجمته :

«ورغم أن هذا الكتاب قصد به أساسا أن يستخدم فى دراسة مقررات فى تاريخ التربية ، إلا أنه قصد به كذلك أن يكون ذا نفع وفائدة فى جوانب أخرى من إعداد المعلم. وعلى سبيل المثال فى مقررات مثل التعليم الإبتدائى والثانوى والعالى .. وكذلك طلاب فلسفة التربية ومبادئ التربية يجدون فى هذا الكتاب مادة تاريخية سهلة التناول ومناسبة لإشباع حاجاتهم الخاصة ولكنها لا تزال متصلة بالتطورات الكبرى التى تلحق بالتربية» .

وإذا كان (بتص) قد جعل التاريخ الثقافى ذا فائدة فى دراسة فلسفة التربية فإن «ثيودور براميلد» قد عرض فلسفات التربية فى أطرها الثقافية ، وذلك فى كتاب «فلسفات التربية فى منظور ثقافى» وبالإضافة إلى عنوان الكتاب نفسه الذى يدل على تأثير العوامل الثقافية حتى على فلسفة التربية التى تختلف من بلد إلى بلد آخر تبعاً للعوامل الثقافية والتاريخية والإقتصادية فى كل منها ، فإنه عالج هذه النقطة بمزيد من التوضيح فى الفصل الثالث المعنون بدور الثقافة فى سياق الفلسفة ، وفيه يقول ما ترجمته[2] : «نحن معنيون هنا بالعلاقات الخارجية للفلسفة أى بالمعانى المتداخلة

(1) R. Freman Butts : Acultural History of Western Education : McGraw Hill, Book Company, Inc. 1955 P. VIII.

(2) Theodore Brameld : Philosophies of Education in cultural perspective. The Dryden press, New York 1958.

والمتقاطعة بين هذا التخصص وبين العلوم والفنون والسياسات والدين والمجتمع والتربية سواء تناولناها كدراسات منفصلة أو كحقول دراسية مترابطة .. نحن معنيون بعد ذلك بتوضيح كيف أن الفلسفة من خلق ما يحيط بها من ظروف ، وهذه الفكرة ليست متعارضة مع مضمون ما سبق من أن الفلسفة كذلك تخلق ما يحيط بها. وكل من هاتين الفكرتين تحقق التوازن مع الأخرى. فالفلسفة يمكن النظر إليها على أنها نتيجة وعلى أنها سبب وعلى أنها خالقة ومخلوقة».

ويقتبس «براميلد» تعريف «إدوارتر ب تايلر» للثقافة فى كتابه «الثقافة البدائية» حيث يقول :

«الثقافة أو الحضارة هى الكل المعقد الذى يشمل المعرفة والمعتقد والفن والأخلاق والقانون وجميع القدرات والعادات التى يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً فى مجتمع».

ويقول «براميلد» فى تلخيص الفصل الثالث ما ترجمته :

«إن التحدى الرئيسى هو أن التربية فى عصرنا تواجه مطلباً ملحا هو أن نقيم ما فشلت فيه وما نجحت فى تحقيقه بأمانة وقوة وشجاعة. وتحقيق مثل هذا المطلب لا يتوقف على مجرد دراسة التربية فى حد ذاتها ، وإنما نحتاج أولاً أن نحلل وجهات النظر المعارضة التى تكمن وراء النظرية والممارسة ، أى أن ينظر إلى التربية فى علاقتها الواضحة بنشاطين آخرين من أنشطة الإنسان. النشاط الأول هو الفلسفة والثانى هو الثقافة ، أنه فى هذه الحالة فقط سنكون قادرين على أن نفحص وأن نختار بحكمة ونعقل من بين البدائل الأساسية التى تواجه المدارس فى أمريكا والعالم.

ويقول عن دور الثقافة :

انه فى مثل هذا السياق الثقافى نستطيع ان نعيد النظر فى كل من الفلسفة والتربية،فكل منهما مهم وجوهرى للثقافة سواء اكانت بسيطة او معقدة ، فالفلسفة من ناحية يمكن ان ينظر اليها الآن على انها جهد تبذلة الثقافة لتصبح واعية بذاتها . ومترابطة .والتربية من ناحية اخرى - هى الجهد الذى تبذله الثقافة لتحقيق وتدعيم المعتقدات التى عبرت عنها هذه الثقافة من خلال فلسفتها».

وكذلك يعبر «الدكتور محمد الهادى عفيفى» فى مؤلفه المعنون «فى اصول التربية»[1] تحت عنوان . الاطار الثقافى للتربية ، عن ان التربية فى اى مجتمع مرآه تعكس صورة هذا المجتمع من ناحية كما انها قوة تؤثر فيه وتوجهه ، حيث يقول:

«ليست التربية وليدة نفسها ، او نتاج تأمل مجرد يحدث فى فراغ من جانب الكبار ، كما ان برنامجها التربوى لم ينم نموا تلقائيا من ميول الاطفال ونشأتهم . وانما المدرسة مؤسسة اجتماعية، انشئت وتطورت فى كل مجتمع نتيجة ما بذله افراده من جهود لتوجيه حياه الناشئين ومساعدتهم على مواجهة ظروف الحياه فى المجتمع ، وذلك فى ضوء ما اختاره هؤلاء الافراد من قيم وأنظمة ومعارف. ومن ثم تتأثر المدرسة والتربية بصفة عامة باحكام هؤلاء الكبار ، وطرق اختيارهم . وهذه الطرق وتلك الأحكام تتأثر بدورها بظروف الزمان والمكان من تاريخ ونظام حكم ومعرفة وعلم وتقاليد وأدوات. وهذا كله وليد عمليات وتنظيمات وعلاقات ومظاهر تعبر عن خبرات أفراد هذا المجتمع على مدى أجيال طويلة»[2] .

إن هذه العوامل تكون مع التربية نسيج حياة المجتمع ، ومن ثم فإن التربية باعتبارها عنصراً فى تكوين هذه الحياة تتأثر بسائر العناصر وتؤثر فيها.

ويقول «نيللر» فى كتابه «الأصول الثقافية للتربية ، مقدمة فى انثروبولوچيا التربية»[3] يقول :

«إن أول ما يدرسه طالب التربية من أصولها هى الأصول التاريخية ، وبالإضافة إلى الأصول التاريخية نجد أصولا إجتماعية للتربية ، وذلك لأن التربية مؤسسة اجتماعية ، والمدرسة منظمة من منظمات الخدمات فى المجتمع ، أى أنها لا تنشأ فى فراغ إنما تنشأ فى نظام اجتماعى وتستمد منه خصائصها ومقوماتها. بل لابد لها من أن تتعامل وتتفاعل مع بقية منظمات المجتمع الأخرى حتى تحقق فاعلية النظام ككل. ونجد

---

(١) محمد الهادى عفيفى : فى أصول التربية ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ، الطبعة الأولى ، عام ١٩٧٠ ص ص ٣٥ – ٣٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ج.ف. نيللر : الأصول الثقافية للتربية ، مقدمة فى أنثروبولوچيا التربية ، ترجمة محمد منير مرسى ، ومحمد عزت عبد المقصود ، ويوسف ميخائيل أسعد ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٣ – ٧.

المدرسة تلعب أكثر من دور فى المجتمع عامة والمجتمع العصرى خاصة. فبالإضافة إلى نقل الثقافة والمحافظة عليها نجدها تقوم بإعداد وتدريب القوى البشرية ، ونجدها كذلك تلعب دوراً رئيسيا فى الضبط والتكامل الإجتماعى ، كما أنها أداة للتنفيذ والتجديد فى المجتمع. ويبقى بعد ذلك الأصول الفلسفية للتربية ، ومهنة التربية تستند إلى أصول علمية كثيرة مستمدة من ميادين دراسية مختلفة خاصة من العلوم الإنسانية والإجتماعية ، وهذا يجعل التربية ميدانا غير مستقل بذاته ولكنها ميدان متداخل مع ميادين أخرى. وإذا علمنا أن الأصول الفلسفية للتربية تقوم فى نهاية الأمر إلى ثقافة المجتمع فإننا ننتهى إلى أن أصول التربية الإجتماعية أو الثقافية تشمل جميع الأصول الأخرى» .

أما الدكتور «سيد الجيار» فيؤكد أن من بين العوامل الكثيرة التى يتبادل التعليم معها التأثير والتأثر هو الجانب التاريخى ، فى مؤلفه المعنون «تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية»[1] حيث يقول فى المقدمة : «لا يتسنى للباحث فى مسائل التعليم أن يلم بأطرافها ويتفهم أبعادها ومشكلاتها دون أن يستقصى التطور التاريخى لها ، وينظر إلى الماضى ليتبين جذور هذه المسائل وأصولها وتطوراتها. ثم يقابل بين أبعاد الماضى وأبعاد الحاضر ، ويخرج من هذا كله بمعايير أو مسلمات تعين على مواجهة الكثير من أمور التعليم ومشاكله وقضاياه التى لاتزال تواجه المجتمع فى حاضره وتلعب دوراً كبيراً فى توجيه أحداث مستقبلة» ويلاحظ من هذا الإقتباس أن الدكتور الجيار يرى أن أهمية دراسة الجذور التاريخية للتعليم تتمثل فى :

١- فهم حاضر التعليم.

٢- المقارنة بين ماضى هذا التعليم وحاضرة.

٣- التوصل إلى معايير أو مسلمات تفيد فى حل مشاكل التعليم.

٤- يساعد فى توجيه التعليم فى المستقبل.

ويغلب على ظن الباحث أن هذا التناول لموضوع التربية وتطورها فى ضوء العوامل

---

(١) سيد إبراهيم الجيار : تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧١ .

الثقافية الأخرى هو الذى انتهجه الدكتور أبو الفتوح رضوان فى مؤلفه المعنون :

Old and New Forces in Egyption Education

القوى القديمة والجديدة فى التربية المصرية .

ويبدو هذا التوجه واضحاً من نفس عنوان هذا المؤلف . «ولم يستطيع الباحث أن يحصل على هذا المؤلف على الرغم من كل المحاولات التى بذلها سواء فى المكتبة المركزية أو مكتبة كلية التربية جامعة عين شمس ، حيث أخبر بأنه لا وجود له رغم أن له رقماً فى سجلات المكتبة» .

الخلاصة :

وأخيراً ، يرى الباحث أن هناك فرقاً جوهرياً بين الأسلوب الذى اتبع فى هذه الدراسة – والذى تم فيه إبراز العلاقات المتبادلة بين ظاهرات التعليم من ناحية وبين الظاهرات الأخرى من تاريخية وثقافية واقتصادية من ناحية أخرى والذى أفاد فى فهم الظاهرة التعليمية ومدى تأثرها وأثرها فى تلك الظاهرات وفائدة ذلك فى رسم مستقبل التعليم – هناك فرق جوهرى بين هذا الأسلوب وأسلوب المؤرخين حين يعرضون للتطورات التعليمية مكتفين فى ذلك بمجرد سرد الأحداث وتتبعها دون التعرض لهذه العلاقات ، ومثال ذلك ما فعله الدكتور رأفت غنيمى الشيخ فى مؤلفه تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة ، وما يفعله جميع المؤرخين تقريباً .

أوضح هذا الفصل أن لهذه الدراسة أساساً فكريا وأن هذا الأساس سليم ، وأنه متبع فى دراسات وبحوث كثيرة ، كما أن له مضامين متعددة وفوائد علمية كبيرة .

أما هذا الأساس الفكرى فهو أن أنشطة المجتمع وإن اختلفت وتنوعت فهى متكاملة ومتأزرة . فالنشاط التعليمى مثلاً متكامل أو ينبغى أن يكون متكاملاً مع النشاط الإقتصادى والسياسى والتاريخى فى نفس المجتمع . والمجتمع الإنسانى كالإنسان فى ذلك ، فكما أن الإنسان يتألف من أجهزة وأعضاء ولكلٍ نشاطه المتميز . إلا أن كل نشاط يدعم الأنشطة الأخرى ولا يتعارض معها . وكذلك المجتمع .

ومن مضامين هذا المفهوم أن كل نشاط يؤثر فى النشاط الآخر ويتأثر به حين

يحدث التكامل والتناسق ، فعلى المشتغلين بالتعليم أن يراعوا فى نشاطهم التعليمى الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للمجتمع الذى يمارسون فيه نشاطهم.

وأظهر الفصل أنه بعد أن كان المتبع فى دراسة أصول التربية التركيز على الأصول الفلسفية ، تحول الإتجاه إلى الأصول الثقافية والإجتماعية بما تشمله هذه الأصول من تاريخ واقتصاد واجتماع ....

وتم فى هذا الفصل اقتباس أهم الآراء والإتجاهات التى اعتمدت هذا الأساس الفكرى. ولقد ظهر ذلك جليا فى عناوين بعض المؤلفات التربوية وموضوعات الدراسة والبحوث. وركز الفصل أخيراً على جدوى دراسة التربية والتعليم من هذا المنظور الثقافى والإجتماعى حيث أنه يزيد من فهمنا للنشاط التربوى الذى نكون بصدده ويعيننا على التخطيط السليم لمستقبله.